

قولهم ان وجود الاول بسيط اي هو وجود محض ولا ماهية ولا حقيقة يضاف الوجود اليها بل الوجود الواجب له كالماهية لغيره والكلام عليه من وجهين احدهما المطالبة بالدليل فيقال بهم عرفتم ابضرة او نظر وليس ضروري فلا بد من فكر يطرق النظر فان قيل لانه لو كان له ماهية لكان الوجود مضافا اليها تابعا لها ولا مائها والتابع مقول فيكون الوجود الواجب مقولا وهو متاخر فنقول هذا رجوع الى منع التلبس في اطلاق لفظ الوجود الواجب فانا نقول له حقيقة وماهية وتلك الحقيقة موجودة اي ليست معدومة منفية ووجودها متافا اليها وان احبوا ان يسموا تابعا ولا مائها فلا مشاحة في الاسامي بمدان يعرف انه لا فاعل للوجود بل لم يلزم هذا الوجود قد يما من غير عملة فاعلية فان عنوانا بالتابع والمعلول انه علة فاعلية فليس كذلك وان عنوانا غيره فهو مسلم والاستحالة فيه اذا الدليل لم يدل الاعلى قطع تسلسل العلة وقطعه بحقيقة موجودة وماهية ثابتة ممكن فليس محتاج فيه الى سلب الماهية فان قيل فتكون الماهية سببيا للوجود الذي هو تابع له فيكون الوجود معلولا ويفعولا قلنا الماهية في الاشياء الحادثة لا تكون سببيا للوجود فكيف بالتقديم العنوانا بالسبب لفاعل له وان عنوانا وجهها اخر وهو انه لا يستغنى عنه فليكن كذلك

فلا استحالة فيه انما الاستحالة في تسلسل العلة فانه انقطع فقد اندفعت الاستحالة وما عد ذلك لم تعرف استحالة فلا بد من برهان على استحالة وكل برهانهم تحكما منها على احد لفظ واجب الوجود بمعنى انه لوازم ونسلم ان الدليل قد دل على واجب الوجود باللفظ الذي وصفوه وليس كذلك كما سبق وعلى الجملة دليله في هذا يرجع الى دليل نفي الصفات ونفي الانقسام الجبني والفصل الا انه اغضض واضمغض واصمغ لان هذه الكثرة لا تجزى الا بمجرد اللفظ والا فالعقل ليتسع لتقدير ماهية واحدة موجودة وهم يقولون كل ماهية موجودة فتكثر اذ فيه ماهية وجود وهذا غاية الضلال فان الموجود الواحد مقول بكل حال ولا موجود الا وله حقيقة ووجود الحقيقة لا ينفى الوحدة **المسالك** الثاني هو ان يقال وجود بلا ماهية ولا حقيقة غير مقول وكما لا يعقل عدما مر سلا الا بالاضافة الى الموجود بقدر عدمه فلا يعقل وجودا مر سلا الا بالاضافة الى حقيقة معينة لاسما اذا تعين ذاتا واحدة فكيف يتعين واحدا متميزا عن غيره من المعنى لاحقيقة له فان نفي الماهية نفي الحقيقة واذ نفي حقيقة الموجود لم يعقل الوجود فكأنهم قالوا وجود ولا موجود وهو متناقض ويبدل عليه انه لو كان هذا معلولا لجاز ان يكون في المقتول وجودا لاحقيقة له يشاركه الاول في كونه لاحقيقة ولا ماهية له